Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE
Spatial and entrepreneurial development studies laboratory
Year : 2021 Vol.4 No.1 Special pp:235-251.

Support and incubate mechanisms for small businesses in Algeria Experience of the entrepreneurship University center of Bordj Bou-Arreridj

Rahim Hocine[1]

[1] *Department of economic sciences, Bordj Bou-Arreridj University, Algeria, rahim.hocine@univ-bba.dz*

ARTICLE INFO

Article history:
Received:25/10/2020
Accepted:11/12/2020
Online:11/01/2021

Keywords:
entrepreneurship
entrepreneurship center
micro-businesses
mechanisms of supporting and accompanying
JEL Code:L25, L26

ABSTRACT

The aim of this study is describe and analyze the algerian policy on supporting and accompanying measures destined for micro-businesses, notably the structures and the incorporate appropriate features to facilitate the creation of new businesses, while highlighting the mechanism of the university entrepreneurship house, which represents, in fact, a young experience at the algerian universities, generalized for about six years: its objectives, its tasks, its achievements and its obstacles, taking, as an example, the case of the entrepreneurship house of the University of Bordj Bou-Arreridj.

آليات دعم واحتضان المشروعات الصغرى بالجزائر تجربة دار المقاولاتية لجامعة برج بوعريريج

رحيم حسين [1]،

[1] قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، rahim.hocine@univ-bba.dz

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال:
2020/12/25
تاريخ القبول: 2020/12/11
تاريخ النشر: 2021/01/11:

الكلمات المفتاحية

ريادة الاعمال
المقاولاتية
دار المقاولاتية
المشروعات الصغرى آليات الدعم والمرافقة
JEL Code: L25, L26

الملخص

الهدف من هذه الدراسة هو استطلاع وتحليل السياسة الجزائرية في مجال دعم إنشاء المؤسسات الصغرى ومرافقتها، بما تتضمنه من آليات وتدابير مستحدثة لهذا الغرض، مع إبراز تجربة "دار المقاولاتية" المنتشرة عبر مختلف المؤسسات الجامعية، والتي تعد تجربة فتية تم تعميمها منذ نحو ست سنوات فقط، مبرزين أهدافها ومهامها وأهم إنجازاتها، معتبرين دار المقاولاتية بجامعة برج بوعريريج شرق الجزائر كحالة عنها، وقد خلصت الدراسة إلى أن هذه الآلية لاقت تفاعلا إيجابيا من قبل عديد الطلبة، وكانت وراء إنجاز بعض المشروعات الصغرى.

مقدمة:

تشكل المشروعات الصغيرة والصغرى أزيد من ثلثي المشروعات الاستثمارية التي تعتمد سنويا في شتى البلدان،

*Corresponding Author *Rahim Hocine*

سواء في مجال الخدمات أو في مجال مختلف المهن والصناعات، وهو ما يستدعي إعطاء أهمية خاصة لهذا النمط من المشاريع. غير أنه، وبالمقابل، تفيد البيانات أن حوالي نصف هذه المشاريع لن يستمر لأكثر من سنتين أو ثلاث، وبعد خمس سنوات لن نجد سوى أقل من ربع تلك المشاريع على قيد الحياة.

إن هذه الوضعية تستدعي في الواقع ضرورة الاستنجاد بآليات للدعم والمرافقة قصد ضمان استمرار أكبر عدد ممكن من المشاريع المقترحة، ذلك أن هشاشة هذه المشاريع يجعلها لا تقوى على الصمود أمام تحديات البيئة وحدّة المنافسة، وهو ما يستوجب احتضانا ومرافقة خلال مرحلة الانطلاق، ليس فحسب من حيث الجوانب المادية، كتوفير المأوى والدعم المالي والإعفاء الجبائي، ولكن أيضا من حيث تقديم النصح والاستشارة في شتى جوانب مرحلة انطلاق المشروع، بل وحتى في مرحلة الفكرة، أي ما قبل الانطلاق.

منذ نحو عقدين من الزمن اعتمدت السلطات العمومية بالجزائر مجموعة آليات وتدابير داعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انضوت في عمومها ضمن مسار سياسة "تشغيل الشباب"، غير أن الوجه الآخر لهذه السياسة هو النهوض بهذا القطاع وتحويله إلى قاطرة للتنمية، مولّد للثروة ولمناصب الشغل، وقد تجلى هذا الاهتمام في عديد النصوص التشريعية والتنظيمية، والقرارات الإدارية التسهيلية والإعفاءات المالية التحفيزية.

ومع إن سياسات تشغيل الشباب موجهة لكل الفئات، إلا أن فئة حاملي الشهادات من خريجي المعاهد ومراكز التكوين المهني والمدارس والجامعات كان لها الحظ الأوفر والعناية الأكبر في السنوات الأخيرة. وفي هذا الإطار سوف نركز على تجربة دعم ومرافقة طلبة الجامعات لإطلاق مشاريعهم، وسنتعرض إلى التجربة الفتية لدُور المقاولاتية[1] المنشأة على مستوى بعض الجامعات الجزائرية، بغرض تقديم دورات تكوينية للطلبة المهتمين حول كيفية إنشاء وإدارة المشروعات، فضلا عن زرع روح التقاول لديهم، وسوف نتناول كعينة عنها دار المقاولاتية لجامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج.

مشكلة البحث: يتمثل التساؤل الأساسي المراد مناقشته عبر هذه الدراسة في الآتي: ما أبرز تدابير دعم ومرافقة المشروعات الصغرى بالجزائر، بالتركيز على دار المقاولاتية الجامعية؟ وينبثق عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية التي يتعين الإجابة عنها في خضم المعالجة، على غرار: ما أبرز مضامين الإطار التشريعي والتنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟ وما واقع المشروعات الصغرى على وجه التحديد؟ وما أبرز الآليات والتدابير الموجهة لترقيتها؟ وإلى أي مدى حققت تلك التدابير الأهداف المرجوة منها على العموم؟ وماذا تحقق بالنسبة لتلك الموجهة لطلبة الجامعات في مجالي التكوين المقاولاتي وإطلاق المشروعات؟

أهمية البحث: تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يعالج أحد المداخل الأساسية في مجال التشغيل، وهو ما يعرف بالتشغيل الذاتي، أي التشغيل عبر إنشاء المقاولات، وهو مركز بالأساس على التشغيل الموجه للشباب من طلبة الجامعات، الذين يتوقع منهم تقديم افكار ابتكارية ومشاريع مبدعة. كما وإن دراسة تجربة دار المقاولاتية الجامعية لا تخلو من أهمية خاصة، وهي تجربة فتية ما تزال في حد ذاتها تحتاج إلى الرعاية والمرافقة.

أهداف البحث: الهدف الأساس من هذا البحث هو المساهمة في مسعى ترقية روح التقاول بالجزائر، ولاسيما على مستوى خريجي الجامعات، وكذا محاولة تشخيص وتقييم تجربة دار المقاولاتية الجامعية، وذلك من خلال تجربة دار المقاولاتية لجامعة برج بوعريريج، مع محاولة تقديم بعض المقترحات العملية في سبيل ترقية التشغيل الذاتي وخلق المؤسسات بالجزائر من ناحية، وتعزيز الدور المنتظر من دور المقاولاتية الجامعية من ناحية ثانية.

منهجية البحث: تم الاعتماد على استقراء واقع المقاولة والتقاول بالجزائر، وذلك من خلال عرض الإطار القانوني والمؤسساتي (هياكل الدعم والمرافقة) الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما اقتضى اعتماد أسلوبي التشخيص والتحليل، كما تم اعتماد دراسة حالة ميدانية لدار المقاولاتية التابعة لجامعة برج بوعريريج، كعينة عن دور المقاولاتية الجامعية بالجزائر. ومن أجل ذلك ستتم معالجة الموضوع من خلال المحاور الآتية:

- واقع م.ص.م بالجزئر: بين امتصاص البطالة وخلق الثروة
- المقاولاتية بين هدف التشغيل الذاتي وأولوية المشاريع المبدعة
- تجربة دار المقاولاتية بالجامعة الجزائرية: حالة دار المقاولاتية لجامعة برج بوعريريج

1- واقع م.ص.م بالجزئر: بين امتصاص البطالة وخلق الثروة

من ناحية التطور التاريخي يمكن اعتبار ثلاثة مراحل لتطور وضعية المقاولة (المؤسسة) بالجزائر (مخوخ، 2020، ص ص 8-9)، وعموما وإلى بداية تسعينيات القرن الماضي كان النسيج الصناعي في الجزائر مكون أساسا من مؤسسات عمومية، تمثل نحو 80% من القدرات الصناعية، ولم تكن الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل

أكثر من 20%، وهي تابعة للقطاع الخاص (Ministère de l'industrie et de la restructuration, 2000, p1). غير أن ضعف مستوى تنافسية مؤسسات القطاع العام، بل واتجاه بعضها نحو الإفلاس، فرض على السلطات العمومية ضرورة إعادة النظر في التوجه الاقتصادي وإعادة هيكلة المؤسسات، وهو ما أفضى إلى إنشاء وزارة خاصة بالصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في يوليو 1993، ومع مطلع الألفينيات تم إصدار قانون خاص بهذه المؤسسات، وهو القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي تم تعديله بموجب القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017، المتضمن القانون الأساسي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اعتمد القانون الجزائري نفس معايير الاتحاد الأوربي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي ثلاثة معايير: عدد العمال، رقم الأعمال والحصيلة السنوية. فوفقا للقانون رقم 17-02 السالف الذكر تعرف المؤسسة المتوسطة والصغيرة والصغرى كما هو مبين في الجدول التالي، مع اشتراط أن لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

جدول (01): تصنيف المؤسسات الصغرى، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تصنيف المؤسسة	عدد العمال: سنويا	رقم الأعمال السنوي	أو	الحصيلة السنوية
متوسطة	250 >	4 مليار دج >	أو	1 مليار دج >
صغيرة	50 >	400 مليون دج >	أو	200 مليون دج >
صغرى	10 >	40 مليون دج >	أو	20 مليون دج >

وحسب المادة 11 (قانون 17-02) إ[illegible] أو مجموع حصيلتها، [illegible]، إذ أنه، حسب المادة [illegible]، وكذا في ما يتعلق بجمع البيانات الخاصة بهذا النوع من المؤسسات.

وفقا للإحصائيات المتاحة إلى نهاية سنة 2019 هناك 1193339 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (م.ص.م)، 99,97% منها تنتمي إلى القطاع الخاص، بما فيها مؤسسات المهن الحرة (كالعيادات ومكاتب المحاماة والمحاسبة)، التي تشكل 20,72%. ويجدر الذكر هنا أن 97% من م. ص. م بالجزائر (أي 1157539 مؤسسة) هي عبارة عن مؤسسات صغرى، وهو ما يدل عن الأهمية النسبية لهذا النمط من المؤسسات، في حين تشكل المؤسسات الصغيرة 2,6%، أي 31027 مؤسسة، والمؤسسات المتوسطة 0,4%، وهو ما يمثل 4773 مؤسسة (Ministère de l'industrie, Avril 2020, p1).

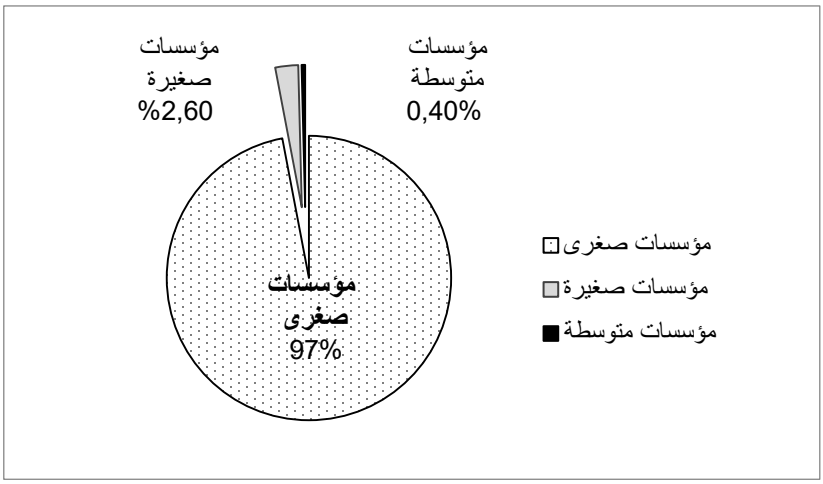

شكل (1): الوزن النسبي للمؤسسات الصغرى، الصغيرة والمتوسطة بالجزائر إلى 31 ديسمبر 2019

ومن ناحية أخرى نشير إلى أن حوالي 57,5% من م.ص.م هي في شكل شخص معنوي، و42,5% شخص طبيعي (بما فيها المهن الحرة والأنشطة التقليدية)، ومن ضمن المؤسسات ذات الشخص المعنوي نجد أن 53,82% في قطاع الخدمات، و29,04% في الأشغال العمومية، و1,11% في قطاع الفلاحة، و15,56% في قطاع الصناعة، والباقي 0,47% في الري والطاقة والمناجم والخدمات المرتبطة بها (Ministère de l'industrie, Avril 2020, p5).

ومع إن عدد م.ص.م ما فتئ ينمو سنويا بمعدلات معتبرة، حتى إنه تجاوز عتبة المليون مؤسسة منذ سنة 2016، فمثلا ارتفع ما بين سنتي 2001 (سنة اعتماد قانون م.ص.م) و2018 بحوالي خمسة أضعاف (من 245348 إلى

1093170 مؤسسة)، إلا أن هذا النمو طغى عليه الجانب الكمي، إذ أن جل المؤسسات المصغرة مركز في مجال الخدمات وبعض الحرف التقليدية، في حين يبقى عدد المؤسسات المبدعة ضئيل جدا، ومع ذلك لابد أيضا من الإقرار هنا بوجود مصاعب وتحديات أمام نمو وتوسع هذه المؤسسات، منها ما يتعلق بالمحيط الإداري (البيروقراطية، غياب نظام المعلومات)، ومنها ما يتعلق بضيق سوق التمويل وشروطه، ومنها ما يتعلق بتحديات العولمة والمنافسة، هذا إلى جانب مشكلة العقار وصعوبات التسويق وغيرها. الجدول التالي يتضمن تطور عدد م.ص.م بالجزائر خلال الفترة 2001-2018:

جدول (02): تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2001-2018

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي م.ص.م	245348	261853	288577	312959	342788	376767	410959	519526	570838
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي م.ص.م	607297	659309	687386	777259	851511	934037	1022231	1074236	1093170

المصدر: استنادا إلى البيانات السنوية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

ويمكن تمثيل هذا الجدول من خلال الشكل التالي:

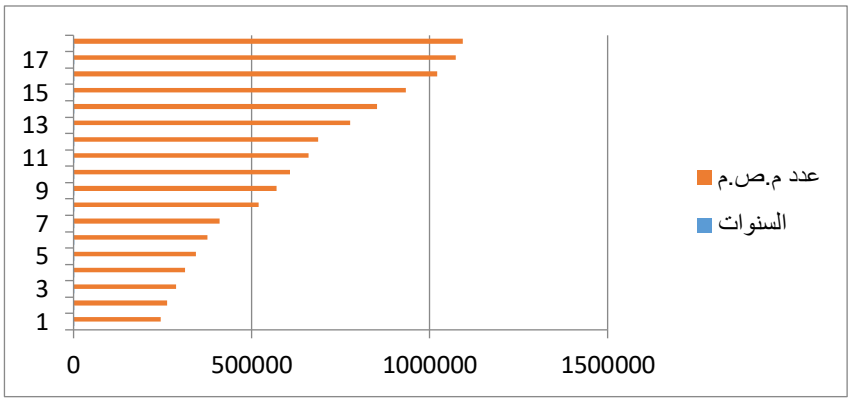

شكل (2): تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2001-2018

2- التدابير والآليات المجسدة لسياسات دعم التشغيل:

هناك دعامتان لسياسة دعم التشغيل في الجزائر: التشغيل المأجور والتشغيل الذاتي، حيث الأولى تقوم على تشجيع خلق مناصب عمل بأجر، بينما الثانية تقوم على تشجيع إنشاء المؤسسات، أي تشجيع المبادرات المقاولاتية. وفي إطار هذا المسعى تم استحداث عدد من الأليات والتدابير الداعمة، والتي تم إدراجها تحت وصاية "وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي" منذ 2001، وهو ما سنلخصه من خلال المخطط التالي (رحيم حسين، 2013):

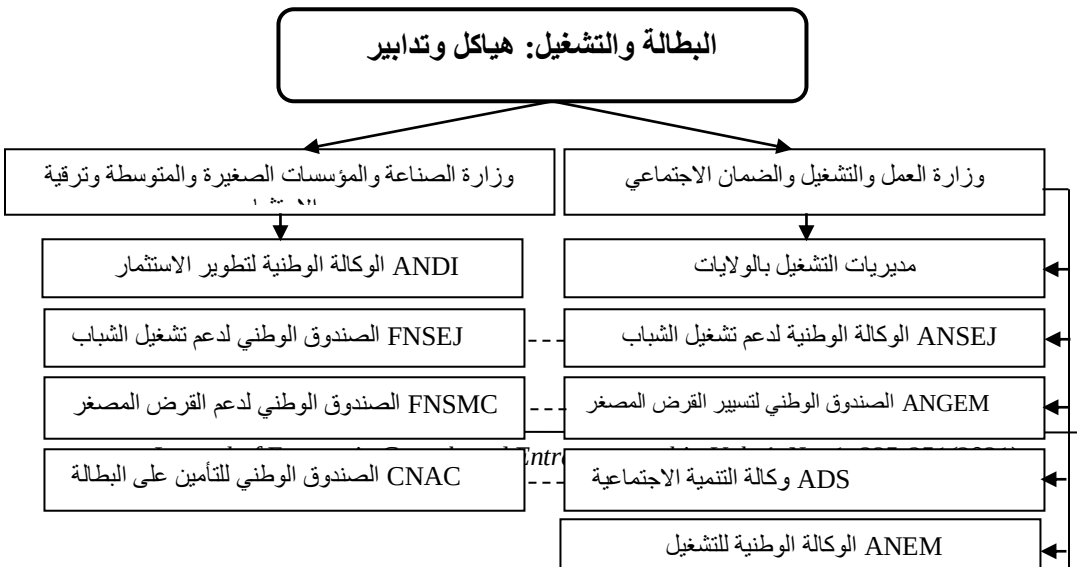

ضمن هذه الآليات المتعددة هناك آليتان أوكلت لهما مهمه دعم المبادرات التقاولية وهما: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بالنسبة لحاملي المشاريع الذين يتراوح سنهم ما بين 19 و35 سنة (حتى 40 سنة إذا كان المشروع يخلق أكثر من 03 مناصب شغل)، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) بالنسبة للبطالين حاملي مشاريع، الذين يتراوح سنهم ما بين 30 و50 سنة. وعلى سبيل الإشارة نذكر أن هذين الجهازين قاما بتمويل 29605 مشروعا متناهي الصغر (micro-entreprises) خلال سنة 2018، منها 17605 من طرف ANSEJ و12000 من طرف CNAC. أما إجمالا فقد ساهما في إنشاء 512472 مؤسسة صغرى، والتي أدت إلى خلق 1.153.679 منصب عمل[2].

أما بالنسبة للدعم المقدم من الجهازين فهو يكون من زاويتين:

- دعم إداري وفني يتمثل في تقديم الاستشارة لصاحب المشروع، وكذا استفادته من مرافقة وإمكانية الاحتضان، هذا إضافة إلى دعم إعلامي وتقديم دورات تكوينية في مجال إدارة المشاريع الصغرى؛
- دعم تمويلي، ويتمثل في تمويل غير معوض من 28% إلى 29% من رأس مال المشروع من أحد الجهازين (ANSEJ أو CNAC)، والمبلغ المتبقي يتوزع ما بين مساهمة من صاحب المشروع (من 1% إلى 2%) والتمويل البنكي (70%). غير أن وكالة ANSEJ تتيح أيضا إمكانية عقد تمويل ثنائي، يتم فيه استبعاد التمويل البنكي، حيث تكون المساهمة الشخصية لصاحب المشروع من 70% إلى 71% وقرض الوكالة من 28% إلى 29%. وفي كلا الحالتين فإن المبلغ الأقصى للمشروع المرشح للتمويل لا ينبغي أن يتجاوز 10 مليون دينار.

يمكن تلخيص مختلف أشكال الدعم للمؤسسات الصغرى من خلال الشكل التالي (رحيم حسين، 2005):

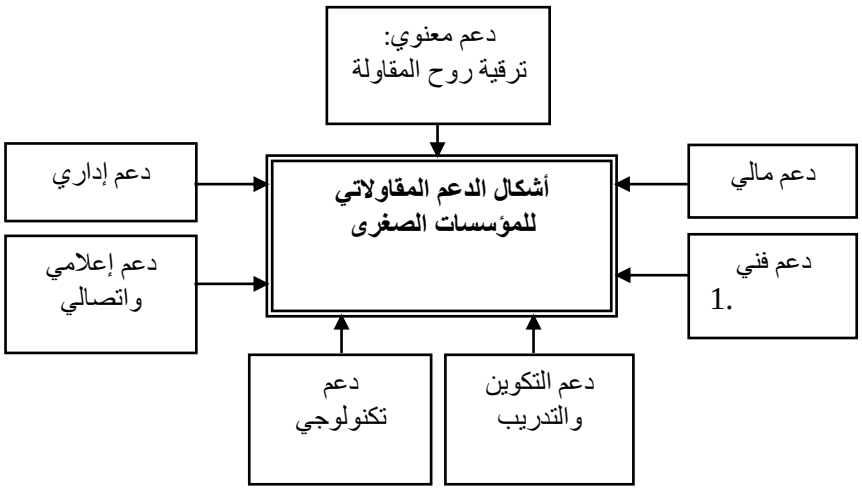

شكل (4): أشكال دعم المؤسسات الصغرى

يجدر التأكيد هنا على الدور الهام الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) في دعم التشغيل الذاتي بالجزائر، وذلك من خلال مرافقة إنشاء وتوسيع المشاريع الصغرى لإنتاج السلع والخدمات، وقد حظيت، نتيجة تدخلاتها الفعالة، بصيت واسع النطاق في أوساط الشباب، فهي تمول في المتوسط 45 مشروعا يوميا في شتى المجالات ولمختلف فئات الشباب من حاملي الشهادات وغيرهم، من الذكور والإناث، وقد ساهمت منذ إنشائها في 1996 إلى غاية نهاية سنة 2016 في خلق 878264 منصب شغل.

ولئن تم التركيز على وكالة ANSEJ باعتبارها جهازا خاصا بالمؤسسات الصغرى، وهو موضوع اهتمامنا في هذه الدراسة، فلا ينبغي إغفال دور الأجهزة والتدابير الأخرى الموجهة لدعم التشغيل، والتي ساهمت أيضا في خلق مناصب شغل، ولاسيما منها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، حيث تجاوز عدد مناصب الشغل المستحدثة عبر مختلف الأجهزة 4 مليون منصب مع نهاية سنة 2016. وفي ما يلي نورد على سبيل الإشارة والمقارنة جدولا يتضمن عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف مختلف الأجهزة خلال السنوات 2010-2016:

جدول (3): مناصب الشغل المستحدثة من قبل أجهزة دعم التشغيل خلال الفترة 2011-2016

السنة	ANDI	CNAC	ANSEJ	ANGEM	مجموع سنوي	إجمالي الوظائف	المساهمة في التشغيل %
2011	140110	35953	92682	161417	430162	2308414	24,05
2012	91415	59125	129203	219641	499383	2807798	27,61
2013	148943	41786	96233	166053	453015	3260813	30,23
2014	150959	42707	93140	176315	463121	3723934	36,37
2015	150641	37921	51570	126152	366284	4090218	38,61
2016	164414	21850	22766	32045	241075	4331293	39,4

المصدر: استنادا إلى البيانات المنشورة لمختلف الأجهزة، نقلا عن: موسى رحماني، زكرياء جرفي، دور أجهزة دعم ومساندة المبادرات المقاولاتية في استحداث مناصب الشغل: محاولة بناء نموذج قياسي للفترة 2005-2016، دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 10، عدد 3، سبتمبر 2018.

ومن الملاحظ أن المشروعات الصغرى على كثرة عددها، وكونها تمثل ما يقرب من 98% من المشاريع المعتمدة سنويا كما ذكرنا آنفا، إلا أن المؤسسات المتوسطة والكبيرة هي الأكثر توليدا لمناصب الشغل، وهي التي يتم دعمها من طرف جهاز ANDI. ومن ناحية أخرى، وحيث إن هذه الدراسة منصبة على المشاريع الصغرى، وخاصة عبر دار المقاولاتية، التي تتولاها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، نعرض في ما يلي تطور عدد المؤسسات الصغرى الممولة من طرف هذه الوكالة خلال ذات الفترة:

جدول (4): تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف وكالة ANSEJ خلال الفترة 2011-2016

السنة	عدد المؤسسات الممولة	نشاط إنشائي		نشاط توسعي	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
2011	42832	42226	98,59	606	1,41
2012	65812	65185	99,05	627	0,95
2013	43039	42538	94,84	501	1,16
2014	40856	40394	98,87	462	1,13
2015	23676	23420	98,92	265	1,08
2016	11262	11066	98,26	196	1,74

المصدر: استنادا إلى نشريات المعطيات الاقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نقلا عن: تلي سيف الدين، تقييم هياكل التمويل والدعم في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: دراسة حالة ANSEJ وCNAC 2002-2016، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تمنراست، مجلد 11، عدد 02-2019، ص ص295-315.

3- المقاولاتية بين هدف التشغيل الذاتي وأولوية المشاريع المبدعة

من الناحية النظرية تناول عدد من الاقتصاديين الرواد مسألة المقاولة والابتكار، نذكر من ضمن هؤلاء نذكر ريشارد كانتيون (R. Cantillon, Essai sur la nature du commerce en général, au 18ème siècle)، وجون باتيست ساي (J.B. Say, sur l'économie et les richesses, au 19ème siècle) وشومبيتر (J.A. Schumpeter,

(B. Aliouat, 2003) sur la nature des managers et des entrepreneurs). ويعد Peter Drucker من الأوائل الذين أشاروا، في سنة 1985، إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من "اقتصاد إدارة" (économie de management) إلى "اقتصاد مقاولين" (B. Aliouat, 2003)، كما كان لأعمال كل من تايلور وفايول وسيمون وغيرهم دورا بارزا في ترقية الفكر المقاولي والتنظيمي، وفي توضيح خصائص القائد الناجح في مجال الأعمال.

إن أي منشئ أو مقاول ينبغي أن يتمتع بثلاث خصال:

1- أن يكون صاحب مهنة؛
2- أن يتوفر على روح المبادرة؛
3- أن يتوفر على روح المخاطرة.

فالمقاول الناجح هو ذلك الذي يحسن استغلال الفرص، أو حتى خلقها، في مجال مهنته. بل وأن ينشئ من مهنته ميزة تنافسية. ولن تتحول أفكاره إلى حقيقة إلا إذا اتسم بروح المبادرة، على أن يكون إقدامه محسوب المخاطر.

ومن ناحية أخرى، ترتبط عملية التقاول (entreprenariat) بالظروف المحيطة، أي بمناخ الاستثمار. وفي هذا الصدد تتحمل الدولة مسؤولية تهيئة مناخ مناسب للمستثمرين، وخاصة منهم المبتدئين وصغار المستثمرين. وتزداد هذه المسؤولية في ظل ظروف الانفتاح الاقتصادي وعولمة الأسواق والمنافسة. ويشمل هذا المناخ مختلف الأبعاد المؤثرة على الأعمال، السياسية منها والأمنية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية.

على الرغم من أن الهدف الأساس لإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) في منتصف التسعينيات هو التشغيل وامتصاص البطالة المتفاقمة، إلا أنها سعت مع مرور الزمن من أجل ترسيخ روح المقاولة في وسط الشباب، حتى أضحت في السنوات الأخيرة أكثر صرامة في انتقاء المشاريع الصغرى المرشحة للدعم، حيث أخذت تركز على المشاريع ذات القيمة المضافة البارزة اقتصاديا واجتماعيا، ولاسيما منها ذات الطابع الابتكاري، سواء منها المقترحة من خريجي الجامعات أو من خريجي المعاهد ومراكز التكوين المهني.

لقد موّلت الوكالة منذ إنشائها عدة مشاريع صغرى في مجال التكنولوجيا لفائدة خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، منها مثلا أكثر من 5000 مشروع في مجال البيئة والطاقات المتجددة، وأزيد من 10000 مشروع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ITC، وتحرص حاليا عبر دور المقاولاتية المفتوحة على مستوى بعض الجامعات للتقرب أكثر من الطلبة المبادرين. وفي هذا الإطار تم عقد أول جامعة صيفية لدار المقاولاتية بالمدرسة الوطنية العليا للتكنولوجيا (ENST) يومي 17و18 أكتوبر 2018، وهو اختيار ينم عن توجه جديد للوكالة نحو الشراكة الجامعية والاهتمام بالمشاريع التكنولوجية.

وعلى سبيل المثال نشير في هذا الصدد إلى مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصال ITC، التي تعد من مشروعات الأولوية لدى الوكالة، فبعد أن كانت لا تتجاوز نسبة 1% من عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة، ارتفعت هذه النسبة إلى 6% في 2016. وفي ما يلي جدول بعدد المشاريع الممولة خلال الفترة 2011-2016:

جدول (5): مشاريع ITC الممولة من طرف ANSEJ بالجزائر 2011-2016

	إجمالي المشاريع الممولة	مشاريع ITC الممولة	المعدل **(%)**
منذ إنشاء الوكالة إلى2010/12/31	**140 503**	6 858	5%
2011	**42 832**	451	1%
2012	**65 812**	616	1%
2013	**43 039**	591	1%
2014	**40 856**	750	*2%*
2014	**23 676**	655	*3%*
2016	**11 262**	628	*6%*
منذ إنشاء الوكالة إلى 2016/12/31	**367 980**	**10 549**	**3%**

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛ من موقعها (2016/06/05):
http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques#

نجدر الإشارة هنا إلى أن هناك صندوقا خاصة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال أنشئ منذ 2008، ولكنه غير معروف لدى الأكثرية، وهو صندوق دعم استخدام و تطوير تكنولوجيات الاعلام والاتصال (FAUDTIC)، غير أن هذا الصندوق لم يمول أيّ مشروع من القطاع الخاص، إذ بقي موجه في تمويلاته لمشروعات عمومية، على غرار وزارة التربية والجمارك، مع الذكر هنا أن هذا الصندوق أنشئ أصلا في إطار المشروع الواعد الجزائر الرقمية e-Algeria.[3]

إن تقرب وكالة ANSEJ أكثر فأكثر من الجامعة من خلال توقيع اتفاقيات شراكة مع عدد معتبر من الجامعات لإنشاء دُور للمقاولاتية لهو دليل عن توجهها المتنامي نحو بلورة الأفكار وتثمين نتائج الأبحاث الجامعية، والعمل على تجسيد المشاريع المبدعة على أرض الواقع. غير أنه، وعلى أهمية هذا المتجه من وكالة تشغيل الشباب نحو الجامعة، لابد من استكماله بمتجه معاكس، أي من طلبة الجامعة نحو الوكالة، من خلال تقديم أفكار ومبادرات مقاولاتية، فذلك في الحقيقة هو الكفيل بتجسيد المبادرات وإطلاق المشاريع.

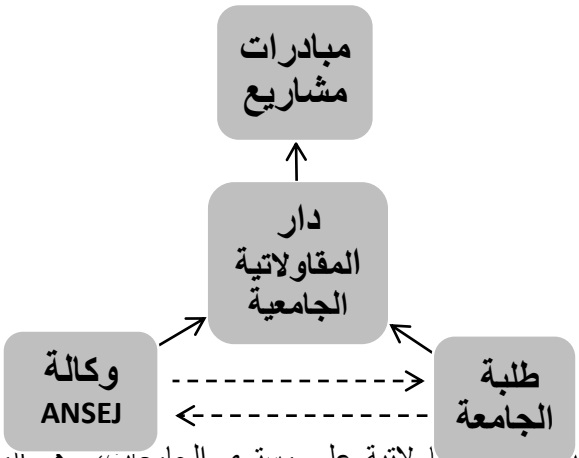

شكل (5): تمثيل العلاقة الثلاثية وكالة أنساج-طلبة-دار المقاولاتية

إن تحقيق الهدف المنشود من إ[illegible]اولاتية على مستوى الجامعات، وهو المساعدة على إطلاق مشاريع ابتكارية، يستدعي شحنا مستمرا للعلاقة التفاعلية ثنائية الاتجاه ما بين الوكالة والطلبة، والممثلة في المتجهين المتعاكسين في الشكل أعلاه (شكل رقم 5)، وهو ما يعني شحذ الاستعداد لدى الطرفين ودعمه بمختلف تدابير الإرشاد والمرافقة. وفي هذا الصدد، وضمن مسعى خلق روح الأعمال وتعزيز ثقافة المقاولة لدى طلبة الجامعات، تم إدراج مقياس المقاولاتية كمادة تدرس في مختلف التخصصات، هذا إلى جانب الدور المنوط بدار المقاولاتية، وهو ما كان له أثرا إيجابيا على العموم. ومع ذلك يبقى التكوين المقاولي بحاجة إلى صقل وتطوير وأعمال تطبيقية، وليس مجرد تقديم دروس نظرية في المقاولاتية. ولقد أجريت دراسات في هذا الإطار بغرض استقصاء موقف الطلبة بالجامعة الجزائرية وفحص استعداداتهم تجاه التقاول، خلص بعضها إلى أن التكوين الجامعي في شكله الحالي يبقى غير كاف لتحسين الموقف المقاولاتي، كما إن الجامعة لا تقدم المعرفة اللازمة حول المقاولاتية للطلبة (سليماني وبوسيف، 2019، ص68).

4- تجربة دار المقاولاتية لجامعة برج بوعريريج

شهدت السنوات السبع الأخيرة، أي منذ 2013، توجها نحو تعميم إقامة ما يعرف بـ "دار المقاولاتية"[4] في كافة المؤسسات الجامعية بالجزائر (الجامعات، المدارس العليا والمدارس الوطنية والمراكز الجامعية)، ولو أن أول دار للمقاولاتية، كدار نموذجية، أنشئت في 2007 بجامعة قسنطينة شرق الجزائر بالشراكة مع جامعة غرونوبل بفرنسا[5]. والهدف من إقامة هذه الدور، ليس فحسب تعزيز مسعى دعم التشغيل الذاتي وتوليد الثروة عبر خلق المؤسسات، ولكن

أيضا إرساء جسر ما بين عالم إنتاج المعارف والمهارات، وهو الجامعة، وعالم إنتاج الثروة وفرص العمل، وهو المؤسسات.

إن تسمية "دار"، بدلا من مركز أو مكتب مثلا، تضفي في حد ذاتها على هذا الهيكل طابعا عائليا، وتنطوي على وقع سيكولوجي، من شأنه استقطاب الطلبة وتيسير اندماجهم فيه، إذ أنها تمثل فضاء تعطى من خلاله للطالب فرصة مناقشة أفكاره الإبداعية ومحاولة صياغتها في صورة مشروع ريادي بمساعدة خبير (أو أكثر) من وكالة ANSEJ، وهو الذي يدير اللقاء، وأحيانا بساعده مدير المقاولاتية، وهو أستاذ جامعي له باع في مجال المقاولاتية، وبحضور مجموعة من الطلبة[6]. فهي إذا بمثابة دار تجمع بعضا من الطلبة (المسجلين منهم ممن لديهم طموح الريادة وإقامة مشروع) في جو أخوي عائلي يتعلمون كيفية بلورة مبادراتهم، مستفيدين من مرافقة قبلية، وهو إطار مشجع ومحفز.

يجدر الذكر، كما أنفت الإشارة إليه، أن المقاولاتية (ريادة الأعمال) أصبحت تدرّس كمادة في كل التخصصات بالجامعة الجزائرية، وليس هناك أيّ تخصص معفى منها، في العلوم الانسانية والاجتماعية كما في العلوم التقنية، وفي بعض التخصصات تترك الحرية للطالب للاختيار ما بين مادة المقاولاتية ومادة الحوكمة والمواطنة، وهي مواد تندرج ضمن الوحدات الاستكشافية حسب نظام التعليم ل.م.د (ليسانس-ماستر-دكتوراه)، المطبق حاليا بالجزائر (LMD).

من الناحية التنظيمية يخضع ضبط برنامج عمل دار المقاولاتية إلى لجنتين: لجنة وطنية مختلطة ولجان محلية مختلطة، والتي تكلف بتحديد برامج العمل ومتابعة تنفيذها. وتتشكل اللجة الوطنية المختلطة من:

- ممثليْن (02) عن وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.
- أربعة (04) ممثلين عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- ممثليْن (02) عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

وتتولى اللجنة الوطنية مهمة إعداد القانون الداخلي لدار المقاولاتية، وكذا إعداد تقرير سنوي حول مدى تنفيذ البرامج المسطرة، والذي يرسل إلى كل من وزارة العمل ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

أما اللجنة المحلية المختلطة على مستوى كل مؤسسة جامعية فتتشكل من:

- ممثل (01) عن مديرية التشغيل بالولاية.
- ممثليْن (02) عن فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالولاية.
- ممثليْن (02) عن المؤسسة الجامعية المعنية.

وتقوم هذه اللجنة بوضع برنامج العمل المحلي وفق رزنامة مضبوطة، وتشرف على متابعة تنفيذه، كما وتقوم بإعداد تقرير سنوي عن نشاط الدار الجامعية التي تشرف عليها ويرسل إلى اللجنة الوطنية.

وفي الواقع لم تتغير مهام دور المقاولاتية كثيرا عن مهامها الأولى التي انطلقت بها منذ البدء: التحسيس بالمقاولاتية، التكوين في المقالاتية، والمرافقة الأولية من خلال الاستقبال والإعلام والتوجيه (Jean-Pierre Boissin, 2013)، ولو أن هناك تطورا أكبر في أدوات وأساليب الاحتكاك والاستقطاب الطلابي، ومنها التفاعل الالكتروني عبر مواقع وتطبيقات خاصة، كالتسجيل للمشاركة في الدورات التكوينية أو للمشاركة في مسابقات الشباب المبدع. وعموما يمكن في تقديرنا تلخيص مهام دار المقاولاتية في محورين أساسيين:

(1) مهمة تحسيس وتكوين: وهي مهمة موجهة لطيف عريض من الطلبة، الذين بإمكانهم التسجيل للاستفادة من الدورات التحسيسية والإعلامية والتكوينية التي تجريها الدار في فترات محددة، وفق رزنامة معلنة، مع الإعلان عن كل دورة تجريها الوكالة عبر دار المقاولاتية. ومن أهداف هذه الدورات:

- ترسيخ ثقافة الإبداع وزرع روح المقاولاتية في الوسط الطلابي.
- تكوين الطلبة في كيفية إنشاء مؤسسة مصغرة، تبسيط هذه العملية في أعين الطلبة.
- تكوين الطلبة في كيفية إعداد مخطط أعمال وتقدير جدوى المشاريع.

(2) مهمة تثمين ومرافقة: وتمثل الهدف الأساس للدار، وهي مهمة موجهة لفئة منتقاة من الطلبة أصحاب المبادرات المقبولة، ويتم تجسيد هذه المهمة من خلال عدة أعمال منها:

- تثمين نتائج البحث العلمي والأفكار الطلابية المبدعة.
- اكتشاف المواهب والكفاءات من الطلبة المبادرين.
- إطلاق مسابقات داخل الجامعة لانتقاء أحسن الأفكار والمشاريع.
- مرافقة الطلبة المبادرين نحو تجسيد مشاريعهم إلى غاية إنشاء مؤسساتهم وانطلاقها.

سنحاول في ما يلي عرض تجربة دار المقاولاتية لجامعة برج بوعريريج، وهي تجربة لا تختلف كثيرا عن باقي تجارب دور المقاولاتية على مستوى الجامعات الجزائرية، كما ونشير هنا إلى أن هناك دراسات مماثلة أجريت على بعض التجارب، على غرار دراسة (قارة ابتسام وآخرون، 2020، ص ص93-106). وقبل تناول تجربة دار المقاولاتية، تجدر الإشارة إلى أن جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج تقع على بعد 230 كلم شرق العاصمة، أنشئت في سنة 2001 كمركز جامعي، وفي 2012 أصبحت جامعة، وتضم حاليا نحو 17000 طالبا، موزعين على سبع كليات، أما دار المقاولاتية بها فقد أنشئت في سنة 2013، على أساس اتفاقية ما بين الجامعة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، ومع إنه لم يخصص لها مقر داخل الجامعة إلا في سنة 2017، إلا أنها قامت بعدد من الأنشطة التحسيسية لفائدة الطلبة، أما بعد سنة 2017 فقد بادر المؤطرون في الدار بإجراء ثلاث دورات تكوينية ومسابقة لأحسن فكرة، مع الذكر أن المقر الحالي لدار المقاولاتية داخل الجامعة ما هو إلا مجرد مكتب واسع بالطابق الأرضي به طاولة عمل كبيرة.

تستهدف دار المقاولاتية لجامعة برج بوعريريج، على غرار غيرها من الدور في مختلف الجامعات، تحقيق الأهداف التالية (MEUBBA, publié sur le site univbba):

1- تعميم ثقافة المقاولاتية في الوسط الطلابي بالجامعة والقيام بأنشطة التحسيس قصد تبسيط وتوضيح الرؤية حول كيفية خلق المؤسسة.
2- تنشيط اهتمام الطلبة لخلق مؤسساتهم والعمل على إدراجهم في عالم الأعمال.
3- عقد دورات تكوينية على المقاولاتية (ريادة الأعمال) للطلبة الذي يطمحون إلى خلق مؤسساتهم الصغرى، وذلك بغرض إعداد مقاولين مستقبليين مؤهلين وذوي كفاءة.
4- مرافقة الطلبة حاملي المشاريع إلى غاية تجسيد مشاريعهم.

يتم تجسيد مهام دار المقاولاتية من خلال أيام إعلامية ودراسية ودورات تكوينية في موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات ونموذج الأعمال (Business model canevas)، كما يتم عقد ما يعرف بالجامعة الصيفية والجامعة الخريفية لبضعة أيام، حيث يتم خلالها عرض ومناقشة عدة مواضيع تتعلق بريادة الأعمال ومختلف الخطوات والإجراءات لخلق مؤسسة صغرى. وفي ما يلي نقدم حصيلة أنشطة دار المقاولاتية لجامعة برج بوعريريج خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2018.

جدول (6): خلاصة حصيلة أنشطة دار المقاولاتية لجامعة برج بوعريريج خلال الفترة 2013-2018
(الفترة 2013-2017 دون مقر داخل الجامعة)

طبيعة النشاط	عدد الأنشطة منذ إنشاء دار المقاولاتية إلى غاية مايو 2019
دورات تكوينية	03
أيام إعلامية	15
أيام دراسية	05
الجامعة الصيفية والجامعية الخريفية	04
ملتقيات إعلامية وتكوينية	01
مسابقة انتقاء أفضل الأفكار بتاريخ 2018/05/15	01

المصدر: دار المقاولاتية لجامعة برج بوعريريج

إضافة إلى العدد الكبير من الطلبة الذي حضروا الأيام الإعلامية والدراسية التي تعقدها دار المقاولاتية، استفاد 161 طالبا دورات تكوينية، منهم 35 سجلوا أنفسهم على مستوى وكالة ANSEJ بمبادراتهم، ولكن 8 منهم حققوا مشاريعهم. غير أنه يجدر الذكر أن هناك من خريجي جامعة برج بوعريريج من لم يشارك في تلك الدورات التكوينية، ولكنه حقق مشروعه أيضا عبر وكالة دعم تشغيل الشباب ANSEJ لولاية برج بوعريريج.

جدول (7): عدد الطلبة المستفيدين من دورات تكوين دار المقاولاتية لجامعة برج بوعريريج خلال الفترة 2013-2018

عدد الطلبة المستفيدين من الدورات التكوينية	عدد الطلبة المسجلين لدى	عدد الطلبة الذين حضروا دورات تكوينية وأنجزوا فعلا مشاريعهم

	ANSEJ	الصغرى
161	35	8

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية برج بوعريريج

يجدر التأكيد على أن هذه المشاريع الثمانية تتعلق فقط بتلك المبادرات المقدمة من طلبة شاركوا في الدورات التكوينية الثلاث لدار المقاولاتية بالجامعة (2016 و2017 و2018)، ويمكن اعتباره انجازا مقبولا، بالنظر إلى عدد الدورات وظروف عمل دار المقاولاتية وحتى عدم توفرها على مقر غلى غاية 2017، ولكن الذكر أن هناك مشاريع أخرى عديدة لخريجي الجامعة (سواء من جامعة برج بوعريريج أو خريجي الجامعات الأخرى والقاطنين بولاية برج بوعريريج) أنجزوا مشاريعهم عبر وكالة دعم تشغيل الشباب ANSEJ لولاية برج بوعريريج، وهي الآن قيد التشغيل، دون أن يمروا على دورات التكوين لدار المقاولاتية، وربما بعضهم شارك في الأيام الإعلامية أو الدراسية التي نظمتها الدار مع الوكالة منذ 2013. وفي ما يلي عدد هذه المشاريع الصغرى المنجزة منذ إنشاء فرع الوكالة إلى غاية مايو 2019:

جدول (8): عدد المشاريع الصغرى المنجزة من طرف خريجي الجامعة بوكالة ANSEJ برج بوعريريج إلى مايو 2019

المشاريع	منذ تأسيس الوكالة إلى مايو 2019	النسبة %
إجمالي عدد المشاريع الممولة	5337	100
عدد المشاريع الممولة لخريجي الجامعة	460	8,6

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية برج بوعريريج

بعد أن يحظى المشروع باهتمام وكالة ANSEJ هناك عددا من الخطوات حتى يتم تجسيد المشروع في الميدان، وذلك كله بمرافقة الوكالة ومركز التسهيل، وفي ما يلي نقدم حالة واحدة كنموذج عن ذلك، وهو آخر مشروع من ضمن المشاريع الثمانية في الجدول أعلاه (جدول 5) التي تم تحقيقها عبر دار المقاولاتية بجامعة برج بوعريريج، والذي كان من ضمن المشاريع التي حظيت بالفوز والتكريم بتاريخ 2018/05/15 في مسابقة أفضل الأفكار للمشروعات الصغرى (الجدول رقم 4 اعلاه)، وهذا المشروع أصبح حاليا مؤسسة صغرى دخلت مرحلة التشغيل. وفي ما يلي خلاصة هذا المشروع والمراحل العملية حتى إنجازه:

- **موضوع المشروع**: صناعة زيوت التجميل من الصبار
- **صاحب المشروع:** شاب من خريجي جامعة برج بوعريريج لسنة 2018 (دون ذكر الاسم)
- **مبلغ المشروع**: 395,00 984 9 دينار جزائري
- **مراحل المشروع:**
  - مخطط الاعمال: الدورة التكوينية حول نموذج الأعمال بتاريخ 2018/05/15
  - إيداع الملف على مستوى ANSEJ: 2018/08/07
  - انتقاء المشروع في "لجنة الانتقاء والمصادقة على المشاريع" (CSVF) بتاريخ 2018/09/13
  - التبليغ بالموافقة على التمويل البنكي بتاريخ 2018/12/09
  - معاينة المشروع قبل منح التمويل البنكي بتاريخ 2018/01/22
  - قرار منح الامتياز بعنوان الإنجاز (DOAR) بتاريخ 2019/01/28
  - منح التمويل بتاريخ 2019/02/04
  - القيام بزيارة لمعاينة التجهيزات التي تم اقتناؤها بتاريخ 2019/04/16
- **حاليا:** المشروع أصبح مؤسسة صغرى في مرحلة التشغيل

نجدر التأكيد هنا على أن مهمة دار المقاولاتية تنصب على الاكتشاف والتمين والمرافقة القبلية للمبادرات المقاولاتية للطلبة الذين هم في سنوات التخرج، غير أنه بعد بروز أي مشروع جدير بالإطلاق والمتابعة فإن ثمة هياكل أخرى ستتولى دعمه ومرافقته، والتي تنضوي، وفقا للمادة 20 من القانون 17-02 لسنة 2017، تحت غطاء وكالة

إنشاء وإنماء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل هذه الهياكل في صنفين: المشاتل ومراكز دعم واستشارة. والمقصود بالمشاتل (والتي أخذت من النموذج الفرنسي Pépinière) هياكل الاحتضان (القانون 18-01، 2001)، في حين أن مراكز الدعم والاستشارة هي هياكل استقبال وتوجيه وإجراء دراسات جدوى (مجانا) لأصحاب المبادرات وتقديم مختلف أشكال الاستشارة والمرافقة الإدارية للمشروعات، وهي نفسها مراكز التسهيل الواردة في القانون 18-01 لسنة 2001 [7].

وهكذا يمكن اعتبار دار المقاولاتية بمثابة بوابة للطلبة للولوج إلى عالم الأعمال، حيث إنها تمهد الطريق للخريجين من أجل إنشاء مؤسساتهم. ومن الجدير بالذكر أن دار المقاولاتية الجامعية أنشئت أصلا بعد ما لوحظ من عزوف لدى خريجي الجامعات نحو إنشاء المقاولات، بالمقارنة مع الفئات الأخرى من الشباب، وقد أسهمت فعلا هذه الهياكل في تزايد عدد المبادرين الجامعيين. فوفقا للحصيلة المنشورة من قبل وكالة دعم تشغيل الشباب ANSEJ فقد ارتفعت نسبة أصحاب الشهادات الجامعية المسجلين على مستوى الوكالة من 8% في 2008 إلى 30% في 2016، وهو ما ينم عن أهمية دور المقاولاتية الجامعية، كما ارتفع معدل خلق المؤسسات الصغرى من طرف المتخرجين الجامعيين من 6% في 2013 إلى 13% في 2016 (ANSEJ, 2016).

1. وفي إطار خطة المبادرين الجامعيين المبادرات نذكر هنا، على سبيل الإشارة، أن الحكومة وضعت مخططا لتمويل 46000 مشروعا ابتكاريا من طرف وكالة ANSEJ خلال السنة الجامعية 2017-2018. كما يجدر التنويه بنسبة النجاح المحققة في غنجاز المشاريع، حيث إنه، ووفقا لبيانات 2016 فإنه من ضمن 693510 طلبا لإنشاء مشروع عبر وكالة دعم تشغيل الشباب ANSEJ، تم قبول 367980 مشروعا، وقد أُنجز منها 347127 مشروعا، وهو ما يمثل نسبة نجاح معتبرة بمقدار 94% (Sellami, 2017).

يجدر بنا في إطار عرض هياكل الدعم المقاولاتي الجامعية، إلى جانب دار المقاولاتية، الإشارة إلى الحاضنات الجامعية التي أوردها المرسوم التنفيذي رقم 12-293 المؤرخ في 2012/07/21 في مادته 11، حيث جاء فيها "الحاضنة هيكل لاستقبال ومساندة مشروع ابتكاري ذي صلة مباشرة بالبحث، تساعد صاحب المشروع على تحقيق فكرته وإثبات إمكانية تطبيقها في المدى البعيد، وتقدم الدعم لأصحاب المشاريع في مجال التكوين والاستشارة والتمويل مع مرافقتهم إلى غاية إنشاء المؤسسة"، غير أن هذا الهيكل ما يزال متعثرا بالمقارنة مع دار المقاولاتية، فقليل هي الجامعات أنجزت، أو التي هي بصدد إنجاز، هذا الهيكل، وحتى في الجامعات التي أنجزته فهو يؤدي في الواقع مهام دار المقاولاتية، وليس مهمة احتضان المشاريع.

خاتمة:

لقد حاولنا عبر هذه الدراسة المتواضعة تقديم عرض موجز حول التجربة الجزائرية في مجال دعم التشغيل الذاتي عبر خلق المؤسسات، مع تسليط الضوء على تجربة "دار المقاولاتية" الجامعية، كآلية جوارية لنشر ثقافة ريادة الأعمال في الوسط الطلابي، على الرغم من أنها تجربة ما تزال فتية وتحتاج إلى مزيد من الصقل والتدعيم، وقد اكتفينا بعرض تجربة دار المقاولاتية لجامعة برج بوعريريج كنموذج عن هذه الآلية.

انطلاقا مما تم عرضه في هذه الدراسة يمكن تسجيل النتائج التالية:

(1) لقد حققت سياسة التشغيل عموما الذاتي بمختلف آلياتها نتائج معتبرة، حيث تم تسجيل إنشاء أزيد من مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة واستحداث أزيد من 4 ملايين منصب شغل، وهو ما يستحق مزيدا من الدعم، لاسيما في ظل الارتفاع النسبي لمعدل البطالة في وسط الشباب.

(2) دعم ريادة الأعمال هو الطريق إلى خلق المؤسسات ودعم النمو وامتصاص البطالة، فالمدخل الأساس لخلق الثروة وخلق مناصب الشغل هو خلق المؤسسات.

(3) تعد دار المقاولاتية الجامعية آلية جوارية بالغة الأهمية للتقرب من طلبة المؤسسات الجامعية، ولترسيخ ثقافة المقاولة وزرع روح التقاول في الوسط الطلابي.

(4) لقد لوحظ تفاعل إيجابي من طرف الطلبة مع آلية دار المقاولاتية، وعلى الرغم من ضعف الإمكانيات استطاعت القيام بعدد من الأنشطة التحسيسية والتثمينية، منها الأيام الإعلامية والدراسية والدورات التكوينية، وأثمرت على نتائج ملموسة من حيث تفجير المبادرات وإطلاق بعض المشاريع الصغرى.

إن تحقيق نتائج إيجابية في مجال دعم التشغيل وريادة الأعمال لا يعني غياب النقائص والانزلاقات، ومما لوحظ وسجل يمكن تدوين ما يلي من التوصيات:

1- يتعين على السلطات العمومية الاهتمام أكثر فأكثر بريادة الأعمال ودعم المشاريع المبدعة، وخلق المؤسسات بوجه عام، فهي الطريق إلى تحقيق اقتصاد قوي ومنتج، قائم على المعارف وليس على الريوع.

2- نقترح إعطاء دور المقاولاية الجامعية عناية أكبر ومنحها دعما خاصا باعتبارها تمثل بوابة الطلبة نحو ريادة الأعمال، حيث إن وضعها الحالي لا يسمح لها بتحقيق نتائج باهرة.

3- نقترح تشجيع المسابقات الخاصة بالأفكار الريادية، وتخصيص جوائز لائقة بها، إذ انها وسيلة هامة لتفجير الطاقات المبدعة، والأهم من ذلك تحويل تلك الأفكار الفائزة إلى مشاريع حقيقية.

4- تكثيف الملتقيات والندوات والدورات الخاصة بريادة الأعمال وإجراءات خلق المؤسسات، وذلك بغرض نشر ثقافة المقاولاتية وجعل عملية خلق المؤسسة إجراء بسيطا في نظر الطلبة، وكل المبادرين بوجه عام.

5- تعزيزا لمسعى التشغيل الذاتي لجريجي الجامعات من خلال خل المؤسسات، نوصي بدعم دور المقاولاتية الجامعية القائمة، كما ونقترح تشجيع وتعميم إقامة حاضنات أعمال بمختلف المؤسسات الجامعية بالجزائر.

هوامش البحث:

[1] *مصطلح المقاولاتية أو المقاولية هونفسه ريادة الأعمال، والفرنسية* entrepreneuriat *والانجليزية* entrepreneurship.

[2] *هذه البيانات مستقاة من تدخل وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي أمام أعضاء البرلمان، عن: مجلة الصحافة، الصادرة عن منتدى رؤساء المؤسسات في 2017/11/02، في:*
http://www.fce.dz/wp-content/uploads/2017/11/revue-presse-02-novembre-2017.pdf

[3] *أنشئ هذا الصندوق(FAUDTIC) بموجب القانون رقم 08-21 المؤرخ في 2008/12/30 المتعلق بقانون المالية لسنة 2009.*

[4] *هي دار ريادة الأعمال، وباللغة الأجنبية maison de l'entrepreneuriat أو entrepreneurship center.*

[5] *نشير هنا إلى أن أول دار للمقاولاتية ما بين المؤسسات أنشئت في جامعة غرونوبل بفرنسا في سنة 2003، وبعد الاستحسان والنجاح المحقق أنشئت 06 دور للمقاولاتية في 2004 في جامعات فرنسية أخرى، ثم توالى إنشاء هذه الدور بجامعات أخرى.*

[6] *تنشأ دار المقاولاتية بناء على اتفاقية ما بين المؤسسة الجامعية المعنية والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، ويعين لها مديرا يكون أستاذا بذات الجامعة.*

[7] *مراكز التسهيل هدفها تقديم التسهيلات والاستشارات لحاملي المشاريع، وكذا تسيير ملفاتهم والعمل على تقليص آجال إنشاء المشاريع.*

قائمة المصادر والمراجع:

1- مجلات وندوات:

- Aliouat B., **Incitations stratégiques et financiers de la PME-PMI : Les étapes clés d'une start-up – une analyse Franco-Canadienne**, papier présenté à la conférence internationale sur le financement des PME et le développement de leur rôle dans les pays maghrébins, Sétif le 25-28/05/2003, organisée en collaboration par la faculté des sciences économiques et de gestion (université de sétif) et la banque islamique de développement (Djedda).
- Jean-Pierre Boissin, Nathalie Schieb-Bienfait, **Des Maisons de l'Entrepreneuriat au plan d'action national des pôles entrepreneuriat étudiants**, *Entreprendre & Innover*, 2011/3 n°11-12, pages 55 à 64.
- Sellami M., **Les préalables à l'émergence d'un écosystème de développement technologique et d'Innovation**, CRUO, Oran, 7 décembre 2017.

- رحيم حسين، **سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العددان 61-62/2013.
- رحيم حسين، **ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة روسيكادا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، العدد 03، ديسمبر 2005، ص ص119-131؛ رابط المقال: https://www.univ-constantine2.dz/laboratoires/labgmes/index_htm_files/Revue_num3_article2_ar.pdf
- قارة ابتسام وآخرون، **دور دار المقاولاتية في تطوير الفكر المقاولاتي لدى الشباب الجامعي- دار المقاولاتية بجامعة غليزان أنموذجا**، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، مخبر راسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، جامعة أدرار، مجلد3، عدد 2-2020، ص ص 93-106؛ رابط المقال: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122256
- سليماني منيرة ، بوسيف سيد أحمد، **أثر التعليم الجامعي على الموقف المقاولاتي- دراسة ميدانية على طلاب الماستر بجامعة الطارف**، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، مخبر راسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، جامعة أدرار، مجلد1، عدد 2-2019، ص ص 61-70؛ رابط المقال: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122723
- مخوخ رزيقة، السقاولاتية كآلية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، مخبر راسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، جامعة أدرار، مجلد4، عدد 2-2020، ص ص 1-14؛ رابط المقال: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/128312

2- نصوص تشريعية، منشورات رسمية ومواقع إنترنت:

- القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- القانون رقم 08-21 المؤرخ في 2008/12/30 المتعلق بقانون المالية لسنة 2009.
- Ansej, La maison d'entrepreunariat, in: http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/espace promoteur/la-maison-de-l-entrepreneuriat
- MEUBBA, La Maison de l'Entrepreneuriat de Bordj Bou Arreridj, in : http://www.univ-bba.dz/index.php/global/45-maison-de-l-entrepreneuriat
- Ministère de l'industrie, Bulletin d'information statistique de l'entrepris n°36, Avril 2020; in : http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_PME_36_VFF.pdf ; Consulté le 15/10/2020.
-Ministère de l'industrie et de la restructuration , L'industrie Algérienne : réalités et perspectives, 2000.